

عند الشافعي تطهر فمن تحرم للفرض كان له ان  
يؤدي بها التطوع عندنا خلافا له. فان قلت ان في  
الهداية عين هذه الصورة ولاظهارها فائدة الخلاف  
وكذلك في عامة النسخ مثل مبسوط شيخ الاسلام  
وقناوي قاضي خان والايضاح والتحفة والمحيط  
وتعيينهم اياها يشير الى انه لا يجوز في غيرهما ما تقتضيه  
القسمة العقلية وهو بنا الفرض على الفرض وبننا  
النفل على النفل وبننا الفرض على النفل وهل هو كذلك  
ام لا وكونها شرطا يقتضي الجواز في الكل كما في الطهارة  
للصلاة **قوله** اما بنا الفرض على الفرض مجوزه ابو  
اليسر فانه قال في مبسوطه لو شرع في الظهر وانما  
ولم يسلم وبني عليه عصرا فانت عنه اجزاه عندنا  
ونفاه القاضي ابو زيد في الاسرار ونحرا الاسلام  
في اول الجامع الصغير. واما بنا النفل على النفل  
فيجوز ذكره في الاسرار. واما بنا الفرض على النفل

فقال

فقال صاحب النهاية لم اجد فيه رواية ولكن يجب ان  
لا يجوز لان الشيء لا يستنبع ما هو اقوي منه **وقال**  
في الشايل وهي اي تكبيرة الافئحة شرط عندنا  
حتى لو كبر ومعه نجس فالقاء او كبر قبل الزوال فراك  
او ستر العورة بعمل يسير بعد الفراغ منها او تحرم  
للفرض وكل فشرع في التطوع او السنة قبل السلام  
من غير تجديد تحريمه يصير شارعا **قوله** والخروج  
من الصلاة بضع المصلي فرض عند ابي حنيفة رضي  
الله عنه. وعند ابي يوسف ومحمد ليس بفرض المراد  
من قوله بضع المصلي هو الصنع المنافي للصلاة وذلك  
مثل ان يصحك تفقهة او يحدث عمدا او يتكلم او يذبح  
اعلم ان هذا الذي ذكره المصنف رحمه الله من  
اشياء الخلاف من الامام وصاحبيه هو اختيار  
الشيخ ابي سعيد البردعي وكان الشيخ ابو الحسن  
الكرخي ينكر ذلك ويقول لا خلاف بين اصحابنا